الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2024/0069666/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

Subject : **Protection of Human Rights by Regional Organizations when Countering Terrorism**

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Mandate of the United Nations Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism - (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the invitation extended by Mr. Ben Saul, the United Nations Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism, to all interested stakeholders to submit their inputs for his forthcoming thematic report on **"the protection of human rights by regional organizations in counter-terrorism"**, which due to be presented at the United Nations General Assembly in October 2024.

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach herewith the information received from the competent authorities in the State of Qatar concerning the above-mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Mandate of the United Nations Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism - (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, July 2nd 2024

Mandate of the United Nations Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism
E-mail: hrc-sr-ct@un.org

27 – 29, Avenue du Bouchet – 1209 Genève Tel. 022 798 85 00 – Fax: 022 791 04 85
E-mail : geneva@mofa.gov.qa

الموضوع : دعوة لتقديم مدخلات - حماية حقوق الإنسان من قبل المنظمات الإقليمية

- إنّ جوهر التقرير المُنوَّه عنه أعلاه والمُزمَع تقديمه من قِبَل المُقرّر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مُكافحة الإرهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2024م سيُركّز على موضوع (**حماية حقوق الإنسان من جانب المنظمات الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب**) ، حيث يهدف التقرير إلى تحديد وتبادل المُمارسات الجيّدة بشأن حماية حقوق الإنسان في المُنظمات الإقليمية مع التوصية بمجالات التحسين .
- يبدو مُلائماً التنويه في هذا الصدد إلى أنّ الإسهامات المطلوبة تهدف إلى تقديم معلومات عن (**أي منظمات إقليمية أو دون إقليمية تعمل في مجال مكافحة الإرهاب**) مع التركيز على مُنظمات مُحدَّدة تمّ الإشارة إليها في مُذكرة مكتب المفوضية السامية ، ومِنها : (جامعة الدول العربية ، ومنظمة التعاون الإسلامي ، وغيرها) .
- مع العرض بأنّ (الأسئلة المُرفقة طيّ المُذكرة المُشار إليها) تتمحور بشكلٍ أساسيّ حول مدى اتساق معايير مُكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف التي وضعتها المُنظمات الإقليمية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين ، ومدى تصرُّف المُنظمات الإقليمية بشكلٍ مُتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان في أنشطتها ومُمارساتها التنفيذية ، بالإضافة إلى مدى وجود سياسة لدى المُنظمات الإقليمية تتعلّق بإيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان والتي تنطبق على أنشطتها في مجال مُكافحة الإرهاب ، وكذلك مدى اتخاذ المُنظمات الإقليمية تدابير كافية لمنع الظروف المُؤدّية إلى الإرهاب ، هذا فضلاً عن كيفيّة مُعالجة المُنظمات الإقليمية مسألة المُساواة بين الجنسين وعدم التمييز في معاييرها وأنشطتها لمُكافحة الإرهاب ، وكذلك كيفيّة قيام المُنظمات الإقليمية بمُساعدة وحماية ضحايا الإرهاب ومدى اتساق ذلك مع حقوق الإنسان وأفضل المُمارسات المُتعلّقة بالضحايا .
- **وبضوء ما تقدّم** نرى أنه قد انتفت الحاجة للإجابة على الأسئلة المُنوَّه عنها آنفاً نظراً لكونها تتعلّق بصميم عمل المُنظمات الاقليمية .

- إلا أنه تجدرُ الإشارة في هذا السياق إلى الدور المُميَّز لدولة قطر في مجال مُكافحة الإرهاب على صعيد المُمارسة وذلك عبر توطيد التعاون الدولي والإقليمي في مجال مُكافحة الإرهاب ومنع انتشاره ، حيث انضمّت الدولة إلى عِدّة اتفاقيات ومُعاهدات دولية وإقليمية في مجال مُكافحة الإرهاب ومِنها على سبيل المثال : (**الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل ، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، واتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب ، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي**) وعلى الصعيد القانوني مُتمثّلاً بإصدار (**قانون مكافحة الإرهاب رقم (27) لسنة 2019م**) ، وعلى الصعيد المُؤسسي من خلال عمل (**اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب**) والتي أنشِئت بوزارة الداخلية بمُوجب المادة (28) من قانون مُكافحة الإرهاب المُشار إليه ، وتتولّى اللجنة القيام بعدّة اختصاصات ذات صلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مُكافحة الإرهاب ، ومِنها ما يلي :

- تنسيق الجهود بين جميع الجهات المعنيّة في الدولة لتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة بمجال عملها .
- العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنيّة بمُكافحة الإرهاب التي صادقت عليها الدولة .
- التوعية بمخاطر الإرهاب وتعزيز مُساهمة المجتمع في التصدّي لها .

- كما نُشير إلى أنه تمّ إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمُكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (2020م - 2025م) والتي تتولّى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب الإشراف عليها ومُتابعة إجراءات تنفيذها وذلك بالتنسيق مع مُختلف الجهات المعنيّة ذات الصلة بالدولة .

- وفيما يخص مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مُكافحة الإرهاب ، فإنّه يُمكن الوقوف على إجراءات الدولة في هذا المجال من خلال الأصعدة التالية :

- **الصعيد الأول / واقع جهود الدولة في معالجة العوامل والظروف المؤدية إلى التطرف والإرهاب** :

نُشير إلى أن نهج دولة قطر في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء تنمية مُتوازنة وتأمين شروط حياة كريمة لمُواطنيها والمُقيمين على أرضها ووصولهم إلى خدمات الصحة والتعليم وفرص العمل ودعم حكم القانون والإدارة الرشيدة ومُناهضة التمييز وتوسيع دائرة المُشاركة العامة والسياسية ، وذلك بدلالة حصول الدولة على مراتب مُتقدّمة عربياً وعالمياً في مُؤشرات التنمية المستدامة والسلام العالمي ، إنّما خلق بيئة آمنة عالجت إلى حدٍ كبير العوامل والظروف المُؤدّية إلى التطرف والإرهاب ، حيث يشهد على ذلك السجل الأمني للدولة الذي خلا من ارتكاب أيّما جريمة إرهابيّة .

- **الصعيد الثاني / تعزيز التفاهم والتسامح والحوار ما بين الثقافات المختلفة وتكريس الاحترام المتبادل ما بين الأديان** :

يُمكن القول بأنه ثمّة مناخات عامة في دولة قطر تشيع فيها قيم التسامح والتعايش الثقافي وقبول الآخر على الرغم من الاختلاف معه في الدين أو العرق أو الثقافة ، الأمر الذي يؤول إلى نبذ كافّة أشكال التطرف الفكري وإقصاء الآخر الذي يُفضي إلى الإرهاب ، حيث تجلّى ذلك على النحو الآتي :

- **على مستوى السياسات العامة** : يبدو مُلائماً الإشارة إلى أن حقوق الإنسان والحرص على توفير الضمانات اللازمة لحمايتها وتعزيزها في المجالات كافّة بات خياراً استراتيجياً ثابتاً للدولة وجزءاً لا يتجزّأ من خطة الإصلاح الكبرى على الأصعدة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، وهو ما يُفصِح عن إرادةٍ سياسيةٍ جعلت من هذه المُعطيات حقيقةً ماثلةً لا تقبل الشك .

- **على مستوى الدستور** : لقد تمثّلت هذه الحقيقة من خلال تعزيز (**مبادئ العدالة والمساواة وعدم التمييز وتكريس قيم التسامح والتنوع الثقافي واحترام الآخر**) ، وذلك بدلالة التأكيد على هذه القيم والمبادئ في الدستور الدائم لدولة قطر ، ومن ذلك ما يلي :

  - **المادة** (18): (يقوم المُجتمع القطري على دعامات العدل والإحسان والحرية والمُساواة ومكارم الأخلاق) .
  - **المادة** (35): (الناس مُتساوون أمام القانون ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين) .